

غنوصية التأويل في فكر الفاضل النعمان بن حنون  
د. عبد الله عوض العجوي \*

---

(\* أستاذ مساعد بقسم العقيدة والدعوة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت



## ملخص البحث:

تأثرت الكثير من الأديان والفلسفات بالغنوصية بجميع مدارسها، وقد سرى هذا التأثير إلى أصحاب الفكر الباطني المنتسب للإسلام، ومنهم - بل وأشهرهم -: القاضي النعمان بن حيُّون. وهذا البحث يبحث عن مدى تأثيره بالغنوصية في جانب التأويل، وقد بدأ البحث ببيان معنى الغنوصية وأصلها، ثم بيان مفهوم التأويل، وترجمة مختصرة للقاضي النعمان، ثم بيان العلاقة بين الغنوصية والتأويل الباطني، ثم يوضح البحث المنهج الغنوصي عند القاضي النعمان، وبعد ذلك يشرح تطبيق ذلك المنهج على الأخبار والأحكام الشرعية.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيكاد يجمع الباحثون المتخصصون على أجنبية أصول الفكر الباطني، وبعدها عن أصول وتعاليم الدين الإسلامي؛ إذ كان لبعض الفلسفات والديانات والثقافات أثر واضح في تكوين عقائد وأصول هذا الفكر الدخيل.

وهذا الأمر هو الذي جعل الإمام ابن تيمية - رحمه الله - يقرر أن هذا الفكر مزيج من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود<sup>(١)</sup>.

وإذا لاحظنا الأصول المعرفية لتلك الفلسفات والديانات نجد أن من أهم القواسم المشتركة بينها والمؤثرة فيها: «الغنوصية» بجذورها وفروعها الشرقية والغربية؛ إذ يمكن أن نَعُدَّها أصل فلسفة العرفان الباطني.

وقد ظهر تأثير الغنوصية في الديانة اليهودية والنصرانية بشكل جلي واضح، ويتمثل ذلك فيما ظهر من الفرق النصرانية - وبالتحديد في القرن الثاني للميلاد - تلك الفرق التي يجمعها الاعتقاد بأن الخلاص لا يكون إلا من خلال العلوم الباطنة التي لا يعرفها إلا هم، وبالاستعانة بالطقوس السحرية.

والواقع: أن هذه المبادئ كانت موجودة في الفلسفة اليونانية القديمة، ولكنها دمجت بالمعتقدات النصرانية؛ إذ فُسِّرَت نصوص الإنجيل بتفسيرات باطنية، وذلك لضمان قبول الفلسفة القديمة بين أتباع الديانة الرائجة الجديدة. وسبب ذلك هو: اعتقادهم بعدم جدوى طريقة الكنيسة التقليدية في البحث عن الخلاص، ووصف هذه الطريقة بطريقة «العوام»، وزعمهم أن أنجح الطرق للوصول إلى الخلاص الطريقة الباطنية.

---

(١) منهاج السنة، لابن تيمية (٨/١٥).

وأما في اليهودية فقد ظهرت الغنوصية اليهودية المتمثلة في «الكابالا»<sup>(١)</sup>، وهي طريقة باطنية لتفسير النصوص المقدسة اليهودية. وتنسب هذه الطائفة إلى «الكبالة»، وهو كتاب يتضمن التأويل الباطني للتوراة، وأهم مسأله سرية التعاليم، وإمكان فك رموز التوراة، ورمزية الأعداد والحروف. والغريب في الأمر: نسبتهم ما فيه إلى نبي الله إبراهيم (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>.

وقد سرى تأثير الغنوص من اليهودية إلى الوسط الإسلامي عن طريق السبئية - كما سيأتي مزيد بيانه - حيث استطاع عبد الله بن سبأ ومن معه توريث الغنوص الباطني للفرق الباطنية الغالية، عن طريق تفسير القرآن تفسيراً رمزياً باطنياً بعيداً كل البعد عن معناه الحقيقي؛ ليتوصلوا بذلك إلى أهدافهم ومقاصدهم التي يرجونها. وعند التمعّن في تراث أصحاب الفكر الباطني المنتسب للإسلام، نجد أن أشهر مَنْ عُرف عنه ذلك هو: القاضي النعمان بن حيّون، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لبيان ملامح وأثر الفكر الغنوصي في تأويلات وفكر القاضي النعمان. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسمه إلى: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فبينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث.

وأما التمهيد: فقد اشتمل على بيان معنى الغنوصية وأصلها، ومفهوم التأويل، وترجمة مختصرة للقاضي النعمان.

وأما المباحث فهي على النحو التالي:

**المبحث الأول: العلاقة بين الغنوصية والتأويل الباطني.**

**المبحث الثاني: المنهج الغنوصي عند القاضي النعمان.**

---

(١) الكابالا: معناها التقليد، وأما حقيقتها: فهي ما سرى إلى أعماق الديانة اليهودية من أشكال الغنوص، وذلك لجاورة اليهود للفرس. انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي النشار (١/٧٨).

(٢) انظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، د. عبدالوهاب المسيري (٢/٤٤، ٣٩).

المبحث الثالث: الغنوص في الأخبار عند القاضي النعمان.

المبحث الرابع: الغنوص في الأحكام عند القاضي النعمان.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث.

## التمهيد

### أولاً: مفهوم الغنوصية:

جاءت تسمية الغنوصية من الكلمة اليونانية Gnosis التي تعني المعرفة الحدسية الباطنية، أو العرفان بمصطلح التصوف الإسلامي، والعارفون هم الغنوصيون Gnostics الذين يتواصلون من خلال بصيرتهم الداخلية بالحقيقة الكلية. أما خصومهم: فهم غير العارفين Agnostics، الذين وقفوا عند ظاهر التعاليم الدينية ولم ينفذوا إلى باطنها، فإذا كان الخلاص عند اليهود يتأتى عن طريق الالتزام بالشريعة، وعند المسيحيين من خلال الإيمان بيسوع المسيح، فإن الخلاص عند الغنوص يتأتى عن طريق فعالية روحانية داخلية تقود إلى معرفة النفس، ومعرفة الحقيقة: ذوقاً وكشفاً وإلهاماً. عند ذلك يمكن تحرير الروح الحبيسة في إطار الجسد المادي والعالم المادي؛ لتعود إلى العالم النوراني الذي صدرت عنه<sup>(٣)</sup>.

والغنوصية نزعة فلسفية دينية صوفية معاً، وسُميت بهذا الاسم لأن ”بداية الكمال هي معرفة (غنوص) الإنسان، أما معرفة الله<sup>(٤)</sup>: فهي الغاية والنهاية“، واهتمام الغنوصيين إنما هو بالكمال، ويمكن بلوغ الكمال بواسطة الغنوص (العرفان، المعرفة)، والغنوص يتم بوصفه عرفاناً بالإنسان. وهذا العرفان يفضي إلى عرفان الإله. والعرفان بالإله هو المؤدي إلى النجاة أو الخلاص، لأن الإله هو الإنسان. ولهذا فإن أساس الغنوص هو معرفة الإنسان بوصفه إلهاً، وهذه المعرفة تؤدي إلى نجاة

(٣) الوجه الآخر للمسيح موقف يسوع من اليهود واليهودية وإله العهد القديم ومقدمة في المسيحية الغنوصية، فراس السواح (ص ٦٦).

(٤) وهو عندهم الحقيقة أو المطلق كما يسمونه.

الإنسان، وهي تؤكد على إمكان الاتصال المباشر بالإله عبر المعرفة الباطنة؛ ولذلك كانت سنداَ فلسفياً للتيارات الداعية إلى الاتصال المباشر بالألوهية، كما في الطقوس السرية لبعض الأديان<sup>(١)</sup>.

والألوهية عند الغنوصيين ليست نعتاً لكائن واحد خلّاق مُريد، بل هي على التحقيق مستويات أعلاها ذلك الإله الخفي الذي لا تحيط الكائنات به علماً، ولا يحيط هو بنفسه علماً. وعلى مستوى أقل، ثمة أرواح خيرة تملأ فضاء العالم، إلا أن واحداً منها كان قد صدرت عنه حماقة، فلم يلبث أن ارتكس إلى العالم الأسفل؛ حيث أوجد العالم. وبناءً على هذا، فإن العالم هو شر محض من شر محض.

ولم يكن للغنوصيين من غناء عن عنصرين يكتنفان المنظومات الغنوصية؛ أحدهما: التليفيقية Syncretism، والثاني السرية Secrecy، فأما التليفيقية فيبررها انتماء التيارات الغنوصية إلى تيارات ثقافية ودينية أقدم غير متجانسة فيما بينها. وأما السرية فمبنية على أساس أنه لن يتمتع بالخالص إلا صفوة العارفين. وهذا يقتضي -بالضرورة- ألا يطلع العامة وأشباههم على مضمون الغنوصية، لم يكن هذا هو الدور الوحيد الذي لعبته السرية، بل كان لها ثمة دور آخر، نستطيع أن نراه بوضوح في اللغة الرمزية الكثيفة التي يزخر بها الأدب الغنوصي على اختلاف أشكاله<sup>(٢)</sup>.

يقول لالاند في معجمه الفلسفي: "مذاهب الغنوصيين انتقائية عرفانية، تطمع إلى التوفيق بين كل الديانات، وتفسير معناها العميق بواسطة معرفة باطنية وكاملة للأمر الإلهية، ويمكن تناقلها بالتراث والتلقين، ولم يكن تعليم مختلف الجماعات والتيارات الغنوصية متشاكلاً، غير أن بينها عقائد مشتركة"<sup>(٣)</sup>.

ويمكننا إجمال العناصر المشتركة بين التيارات الغنوصية جميعها على

(١) الموسوعة الفلسفية، د. عبد الرحمن بدوي (٢/٨٦-٨٨)، وانظر أيضاً: المعجم الموسوعي للديانات، د. سهيل زكار (٢/٦٢٠).

(٢) انظر: موسوعة الفلسفة، د. عبد الرحمن بدوي (٢/٨٦).

(٣) موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل (١/٤٦٧).

النحو التالي :

(1) **الثنوية**: وهي من الأفكار الأساسية في الغنوصية، والمراد بها القول بوجود مبدئين؛ هما: الروح والمادة، تجري أحداث الكون حسب ما بينهما من نزاع وتعارض، فالعالم يجري حسب التعارض بين هذين العنصرين المؤلفين له، ودرجة تغلب الواحد منهما على الآخر؛ فإذا كانت الغلبة للمادة كان الشر هو الغالب، وإذا كانت الغلبة للروح كان الخير هو الغالب.

(2) **الصانع**: فلما كانت الروح والمادة هما المبدئين الأعلىين : فإن فكرة الخلق غير واردة في مذهب الغنوصيين؛ ولهذا لا يقولون بخالق للعالم، بل بصانع للعالم. وهي فكرة نجدها عند أفلاطون.

(3) **العرفان**: وهو لا يتم بالفكر والتعلم، بل يتم في الجماعة وبالجماعة عن طريق الطقوس والمراسم والاحتفالات، فالغنوص (العرفان) ليس معرفة بالأحوال الخارجية، بل بالحقائق الباطنية، خصوصاً ما يتعلق بالتمييز بين الخير والشر.

(4) **الخلاص**: نظراً للنزاع الدائر بين النور والظلمة في العالم، فلا بدّ للإنسان من الخلاص؛ والخلاص هو النجاة من العالم المادي الظلماني الذي هو بطبعه شرير. ويمتزج بهذه الفكرة فكرة اللوذ بعالم آخر يتحرر فيه الإنسان من أغلال الظلمة والمادة؛ لكن هذا الخلاص لن يتحقق إلا لعدد قليل من المختارين ومن الأرواح المصطفاة، وهؤلاء هم وحدهم - فقط - القادرون على بلوغ الغنوص (العرفان)<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نضيف إلى ما ذكره الدكتور بدوي عناصر أخرى؛ وهي:

(5) **الألوهية المؤنثة**: وهذه الألوهية : إما أن تتجلى في الحكمة التي كانت تجاور الإله الأعلى، ثم لم تلبث أن أهبطت وصارت سلفاً لبني الإنسان، وإما أن تمثل قوى الشر على نحو ما نجد في ”الرُّها“ ربة الظلام عند المندانيين، و”تعامات“ ربة

---

(١) انظر فيما سبق: الموسوعة الفلسفية، د. عبد الرحمن بدوي (٢/٨٨).

الظلام عند البابليين. حاصل الأمر : أن فكرة الألوهية المؤنثة كانت أساساً من أسس التأليه عند الغنوصيين على اختلاف مشاربهم. وقد أسفرت هذه الفكرة عن فكرتين كتب لهما أن تتقبلا في الحضارات اللاحقة، هما: تقديس الدافع الجنسي، والقول بأمومة الأرض للإنسان.

(6) استخدام اللغة الرمزية في جميع الآداب الغنوصية، وهذه الرمزية ذات وجوه عديدة، فهي من ناحية تعبر عن ركاب ثقافي متداخل أسهمت فيه الأمم القديمة جميعها. ومن ناحية أخرى: ظل من ظلال الخصوصية التي تشير إلى معنى من معاني الرفعة والتميز، ومن ناحية ثالثة: مرآة تنعكس عليها أزمة العلاقة بين الفكرة واللغة؛ إذ لم تستطع اللغة اليومية ولا اللغة الرمزية أن تتيح لمستخدمها صياغة الأفكار المركبة الضخمة في صيغ لغوية مركزة تتضمن أكثر من إحياء، فتحتمل أكثر من قراءة.

(7) السرية: وهذا أمر بين؛ على اعتبار تلك العلاقة المغلقة بين العارف والمخلص. وفكرة السرية هي نتيجة: من نتائج القول بالصفوة، على أساس أنه ليس كل أحد يصلح لتلقي هذا اللون من الوحي الخاص، الذي به يصير الإنسان إلهاً، كما أن لفكرة السرية دورها البارز في إضفاء جاذبية حتى على الأفكار الساذجة.

(8) الأساطير المركبة: ووجود مثل هذه الأساطير هو نتيجة للتواصل بين الموروثات القديمة

(9) والمنظومات الغنوصية - أضف إلى هذا أن الأسطورة - تتضمن ما لا تتضمنه البرهنة المنطقية حين نكون بصدد لغز كوني لا سبيل إلى حله<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: نشأة الفكر الفلسفي، د. علي النشار (ص ١٨٦-٢١٠).

## ثانياً: مفهوم التأويل:

التأويل في اللغة مصدر من باب التفعيل، وأصله «أول» من آل يؤول، وتدور مادته اللغوية على معانٍ:

١ - الإصلاح: ومنه آل مآله يؤوله إيالة وأولاً: إذا أصلحه وساسه بنجاح<sup>(١)</sup>.

٢ - الرجوع والعودة، وأصله «أول» من آل يؤول، أي رجع وعاد<sup>(٢)</sup>.

٣ - العاقبة، ذكره الفراء في كتابه معاني القرآن<sup>(٣)</sup>.

٤ - التفسير، يقول الطبري: «وأما معنى التأويل في كلام العرب: فإنه التفسير والمرجع والمصير»<sup>(٤)</sup>.

وهذا المعنى هو المستخدم عند جمهور المفسرين، وسُمِّي التفسير تأويلاً لأننا أولنا الكلام، أي جعلناه يؤول إلى معناه المراد به.

ويورد ابن الأثير معنى آخر للتأويل وهو: «نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»<sup>(٥)</sup>.

وهذا المعنى ينقله صاحب تاج العروس عن ابن الكمال، ثم ينقل عن جمع الجوامع للسبكي أن التأويل: «هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل لدليل فصحيح، أو لما يظن دليلاً ففساد، أو لا لشيء فلعب، لا تأويل»، وينقل - أيضاً - عن ابن الجوزي أن التأويل هو: «نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الكامل، للمبرد (١٠٩/٣)، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٨٥/١)، تهذيب اللغة، للأزهري (٤٣٧/١٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٨٦/١)، وانظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٤٣٨/١٥).

(٣) انظر: معاني القرآن، للفراء (٣٨٠/١).

(٤) تفسير الطبري (١٨٤/٣).

(٥) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٨٠/١).

(٦) تاج العروس، للزبيدي (٣٣/٢٨)، مادة (أول).

والواقع أن هذا المعنى لم يرد في المعاجم المتقدمة، وإنما ورد في لسان العرب وتاج العروس، وكلاهما من نتاج العصور المتأخرة عن عصر الرواية والاستشهاد والاحتجاج<sup>(١)</sup>.

وأما معناه في الاصطلاح: فيختلف عند المتقدمين عنه عند المتأخرين؛ ذلك أن معنى التأويل في اصطلاح المتقدمين يُطلق على معنيين مرجعهما: القرآن والسنة واللغة، وهما:

أولاً: تفسير اللفظ وبيان معناه. وهذا كثير في استعمالات الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة.

ثانياً: الحقيقة التي يتوّل إليها الكلام، ومعنى ذلك: وقوع المخبر به في وقته الخاص إذا كان الكلام خبراً، أو امتثال ما دلّ عليه الكلام، وإيقاع مطلوبه إذا كان الكلام طلباً، وهو معنى يرجع إلى العاقبة والمصير<sup>(٢)</sup>.

وأما في اصطلاح المتأخرين: فهو «صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك». وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية<sup>(٣)</sup>.

والذي يلفت النظر هنا: أن التأويل بهذا المعنى المحدث أصبح في عرف المتكلمين والفقهاء والمفسرين هو الذي ينصرف إليه الذهن عند الإطلاق، مع أن هذا المعنى لم يرد في لغة المتقدمين.

وبالنظر إلى كونه اصطلاحاً لا يمكن للمنصف الحكم عليه إجمالاً، بل لابد من التفصيل فيه، فما وافق الحق منه كان مقبولاً، وما خالفه أو دلّ على نقيضه كان مردوداً.

(١) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، لأستاذنا د. محمد السيد الجليند (ص ٣٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/٥٥)، (٥/٣٥)، (١٣/٢٨٨)، الرسالة الصفدية له (١/٢٨٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (١/٢٥١).

فإذا كان الدليل الذي لأجله يصار إلى المعنى المرجوح دون الراجح هو الكتاب والسنة الصحيحة، فهو تأويل صحيح ممدوح، وهو في الحقيقة يرجع إلى معنى التفسير والبيان؛ ذلك أن نصوص الشرع قد يكون فيها نص مجمل فيأتي آخر يفسره، أو عام فيخصه، أو مطلق فيقيده، وهكذا. وهذا النوع مجمع على قبوله وصحته.

وأما إذا كان صرف الكلام عن ظاهره دون دليل، أو بشبهة يظن أنها دليل وليست كذلك، أو لم يكن اللفظ محتملاً للمعنى الذي حُمل عليه، فهو تأويل فاسد باطل، والأقرب أن يسمى تحريفًا، وهو المقصود من قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل»<sup>(١)</sup>.

وقد مرَّ التأويل بمراحل عديدة من حين استحداثه لحين دخوله في الفكر الإسلامي، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- إنَّ أوَّل من فكر بالتأويل الرمزي المفكرون اليونانيون للتخلص من شعر هوميروس<sup>(٢)</sup> الذي أصبح نصًّا ذا سلطة، وكان ذلك في القرن الخامس قبل الميلاد، ووسيلتهم في ذلك التفريق بين الظن والحقيقة.

٢- انتقل التأويل الرمزي إلى اليهودية في القرن الأول الميلادي على يد فيلون<sup>(٣)</sup> اليهودي الذي يعد من أكبر ممثلي النزعة إلى التأويل في العصر القديم؛ حيث جعل من التأويل مذهبًا قائمًا برأسه، ومنهجًا في الفهم. وقد دفعه إلى استحداث هذا المذهب في اليهودية: الحملة التي قام بها المفكرون اليونانيون على التوراة وما فيها من أساطير،

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣ / ٢٩٥).

(٢) شاعر إغريقي أسطوري يعتقد أنه مؤلف للمحتمتين الإغريقيتين (الإلياذة والأوديسية)، وهو من الشخصيات التي كثر حولها الجدل بين الباحثين لشدة غموضها، حتى عدَّ بعضهم هذا الاسم اسمًا مستعارًا. انظر: إلياذة هوميروس، سليمان البستاني (ص ١١).

(٣) هو أول فيلسوف يهودي جمع بين الفلسفة واللاهوت، ويعد لاهوتيًّا أكثر مما يعد فيلسوفًا؛ لأنَّ الأصل عنده لم يكن الفلسفة وإنما كان الدين، وقد كانت ثقافته أقرب إلى اليونانية منها إلى العبرية؛ لأنه كان يأخذ ثقافته مباشرة عن التراجم اليونانية للنصوص العبرية، فكان تأثره بالفلسفة اليونانية واضحًا. انظر: موسوعة الفلسفة، د. عبدالرحمن بدوي (٢ / ٢٢٠).

فاضطر فيلون إلى الدفاع عن التوراة بتأويل هذه المواضع تأويلاً باطنياً، ورأى أن ذلك التأويل هو روح النص المقدس، وأن التفسير بالمعنى الحرفي سيؤدي إلى الكفر.

٣- انتقلت طريقة التأويل الباطني من فيلون اليهودي إلى المسيحية ضد هجمات رجال الأفلاطونية المحدثة والفلسفة اليونانية. ومن أبرز المدافعين المسيحيين أوريجانس<sup>(١)</sup> الذي تأثر بفيلون تأثراً خاصاً وقال: إن الكتاب المقدس يفسر على ثلاثة أوجه:

الأول: الرجل البسيط، فهذا يكفيه جسد الكتاب المقدس.

الثاني: الرجل المتقدم في الفهم، فهذا يدرك روح الكتاب المقدس.

الثالث: الكامل من الرجال، وهو الذي يفهمه بالناموس النفساني الذي يطالع على الغيب.

وتحت وطأة هجمات المفكرين اليونانيين، أقرَّ بأن في التوراة استichالات، وأقرَّ أن في الإنجيل كثيراً من القواعد الأخلاقية التي لا يمكن اتباعها حرفياً، وإزاء ذلك رأى أوريجانس التفريق في نصوص الكتاب المقدس بين نوعين من الأقوال:

أقوال يمكن أن تُفسر حرفياً، وأخرى يجب أن تُؤوَّل باطنياً.

وهذه النزعة إلى التأويل لاقت معارضة شديدة بين المسيحيين، حتى إن أحدهم ألف كتاباً من خمسة مجلدات ضد الداعين إلى التأويل، ورغم ذلك استمر أنصار التأويل في ازدياد، وانتشروا في الغرب المسيحي، وقعدوا له القواعد، وعلى رأسهم: هيرونيموس الذي وضع قاعدة التأويل الشهيرة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) من أبرز أوائل آباء الكنيسة المسيحية ولد حوالي سنة ١٨٥ م، ولم تشهد المسيحية في تاريخها رجلاً غزير الإنتاج كأوريجانس، وقد تأثر بالفلسفة الأفلاطونية، وهو من أول من قال بعلم التأويل محملاً النصوص الكتابية رموزاً وأبعاداً لا مثيل لها. (موقع الموسوعة العربية المسيحية).

(٢) انظر: مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي (ص ٧٥٤-٧٥٩)، قصة الحضارة، ول ديورانت (١١/١٠٣-١٠٤).

يتضح مما سبق: أن قضية التأويل هي في الحقيقة فكرة يونانية ابتدعتها فلاسفة اليونان والإغريق، ثم قاموا بنقلها إلى اليهودية والنصرانية - كما سبق ذكره - عن طريق بعض فلاسفة اليهود والنصارى.

وأما عن كيفية دخولها إلى الفكر الإسلامي، فيرجع كثير من علماء الفرق والملل ذلك إلى موروثات عبد الله بن سبأ اليهودي، أو ما يسمى بالسبئية، وذلك أن من ضمن ما كان يدعو إليه ابن سبأ من عقائد: زعمه أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) سيرجع إلى الدنيا؛ حيث كان يقول: «لِعَجَبٍ مِمَّنْ يَزْعَمُ أَنَّ عَيْسَى يَرْجِعُ، وَيَكْذِبُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَرْجِعُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)<sup>(١)</sup>، محمد أحق بالرجوع من عيسى»<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ هنا تأويله لهذه الآية تأويلاً باطنياً؛ حيث استدل بها على ما يسمى بعقيدة الرجعة مع أنها لا دلالة فيها على ذلك.

يقول د. محمد الخطيب عن محاولته هذه: «إنها أوّل تأويل لمعاني القرآن الكريم، فوضع بذلك هذا المذهب الباطني بما فيه من قول بالرجعة، والذي نشأ عليه مذهب التناسخ، وقالت به حركات الغلو الأخرى. وهذا يعني أن عبد الله بن سبأ حاول أن يوجد نفس العوامل الشبيهة التي أدت إلى تحريف وتأويل التوراة والإنجيل من قبل، على غرار ما فعل فيلون...»، ثم قال: «ونستطيع أن نقول بعد ذكر هذه العوامل: إن الذين جاءوا بعد ابن سبأ ابتداء من المختار، وانتهاء بأبي الخطاب، كانوا يسيرون على نفس الدرب الذي وضعه لهم ابن سبأ في تحريف وتأويل شرائع الإسلام، وليس مستغرباً بعد ذلك أن تسير الباطنية الإسماعيلية على نفس هذه الطريقة المؤدية إلى تطبيق الفلسفة الأفلاطونية الحديثة على من يريد الاندماج بها»<sup>(٣)</sup>.

وإلى هذا المعنى يشير المستشرق جولدمستشير بقوله: «وهكذا استطاع عبد الله

(١) سورة القصص، آية ٨٥.

(٢) تاريخ الطبري (٣ / ٣٤١)، مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي (ص ٧٦١).

(٣) الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د. محمد أحمد الخطيب (ص ٣٢، ٣٣).

بن سبأ وتلاميذه أن يورثوا الإسلام تركة فيلون اليهودي؛ وذلك في محاولتهم تفسير القرآن تفسيراً رمزياً بعيداً كل البعد عن معناه الحقيقي»<sup>(١)</sup>.

غير أن ابن رشد يرى أن الخوارج هم أول من تأولوا نصوص القرآن من الفرق الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

والمتأمل في تأويلات الخوارج وإن كانوا هم أول الفرق الإسلامية تأويلاً إلا أن خطرهم على النصوص ليس بالدرجة التي يخشى منها إذا ما قورنوا بموقف الباطنية.

فالغلاة وعلى رأسهم «عبد الله بن سبأ» نادوا بألوهية علي بن أبي طالب، ثم برجة محمد (صلى الله عليه وسلم)، ثم من ابن سبأ هذا تشعبت أصناف الغلاة في الإسلام، وفشا أمر الغلو بين الناس وانتشر هنا وهناك، وأخذت طائفة الكيسانية تتأول نصوص الدين وتخرجه من أصوله، فزعمت أن الطاعة في الدين ليست في الحقيقة هي أداء الفرائض، وإنما طاعة الإمام المعصوم، ثم تدرج أتباع هذه الطائفة إلى هدفهم الأساس، وهو إنكار البعث، وسقوط التكليف، والقول بالحلول والتناسخ<sup>(٣)</sup>.

وهذا يعني أن التأويل انتقل من السبئية إلى الفرق الباطنية الغلاة الذين يتظاهرون بحب آل البيت، ويسعون إلى نشر دينهم وعقائدهم، وتبرير ما هم عليه عن طريق التأويل، كما سيظهر ذلك لاحقاً، إن شاء الله.

وقد أصبح هذا التأويل سمة عامة وقاسماً مشتركاً بين الفرق الباطنية، وهذا هو السبب في تسميتهم بالباطنية، كما نصَّ على ذلك علماء الفرق والملل والتاريخ، وصار -أيضاً- علماً لكل خارج عن الإسلام وحاقد عليه، فجميع الفرق التي حادت عن طريق الصواب كان ذلك بسبب تأويلاتهم الباطلة<sup>(٤)</sup>.

(١) العقيدة والشريعة، لجولد تسيهر (ص ٤٠١).

(٢) انظر: مناهج الأدلة، لابن رشد (ص ١٨٣).

(٣) انظر: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، أ.د. محمد السيد الجليند (ص ٩٨).

(٤) يقول الإمام ابن القيم: «فلما حدث بعد انقضاء عصرهم - أي الصحابة - من سوء فهمه، وساء قصده،

### ثالثاً: ترجمة القاضي النعمان.

هو القاضي أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي، المتوفى سنة ٣٦٣هـ، والذي يعرف بالقاضي النعمان تمييزاً له عن الإمام أبي حنيفة النعمان؛ صاحب المذهب المعروف. ولد في القيروان واختلف في سنة مولده؛ قيل: سنة ٢٩٥هـ، ولم يحددها بعضهم، فقال: في السنوات العشر الأخيرة من القرن الثالث، ولعل السبب في ذلك هو الغموض الشديد الذي كان يكتنف حياته وحياته أسرته<sup>(١)</sup>.

وكان واسع العلم بالفقه والقرآن والأدب والتاريخ، وتفقّه بداية بمذهب المالكية، ثم تحوّل إلى مذهب الباطنية، وكان داهية في سياسة التقرب للأئمة، واستطاع بعلمه وثقافته وحنقه أن يجذب قلوبهم إليه، فقرّبوه إليهم وعرف أسرارهم وخبائهم ومقاصدهم، وعاصر منهم المهدي والقائم والمنصور والمعز، وخدمهم فوضع لهم فقه المذهب الباطني العبيدي، حتى صار عمدة فقهاء الباطنية في عصره.

وقد كان النعمان أحد شركاء المعز في بناء الدولة العبيدية الباطنية في مصر؛ فإذا كان المعز قد تولّى بناء الدولة من الناحية السياسية والعسكرية، فإنّ النعمان هو من تولّى بناءها من الجانب العقدي المذهبي. والواقع أن المعز قد وجّه الدولة فكرياً بكتابه «تأويل الشريعة»، لكنه انشغل بعد ذلك بأمور السياسة والحكم، ووجد في شخصية القاضي النعمان خير من يقوم بهذا الدور. وبالفعل قرّبه منه حتى أصبح جليسه وملازمه، وألّف النعمان كتابه (المجالس والمسائرات) جمع فيه كل ما سمعه من إمامه

---

وقعوا في أنواع من التأويل بحسب سوء الفهم وفساد القصد، وقد يجتمعان، وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولد من بينهما جهل بالحق ومعاداة لأهله، واستحلال ما حرم الله منهم. وإذا تأملت أصول المذاهب الفاسدة رأيت أربابها قد اشتقوها من بين هذين الأصلين، وحملهم عليها منافسة في رياسة أو مال، أو توصل إلى غرض من أغراض الدنيا تخبطه الآمال، وتتبعه الهمة، وتشرب إليه النفوس، فيتفق للعبد شبهة وشهوة، وهما أصل كل فساد، ومنشأ كل تأويل باطل». الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (٢/٥١٠).

(١) انظر: الأعلام، للزركلي (٨/٤٠)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (ص ٣٦٢)، في أدب مصر الفاطمية، د. محمد كامل حسين (٦٣-٦٤).

المعز، وتقلد في ذلك الوقت قضاء مصر<sup>(١)</sup>.

وبعد أن استقر الأمر للمعز بمصر كلف أبا طاهر محمد بن أحمد الذهلي بقضاء مصر، وفرغ النعمان لتربية وتعليم المستجيبين للدعوة العبيديّة<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الأول:

### العلاقة بين الغنوصية والتأويل الباطني

التأويل الباطني هو إخراج النص عن دلالته الظاهرة لمعانٍ خفيّة لا تظهر - بزعمهم - إلا لخواصّ من الناس يتوارثون أسراراً خاصة، ويدربون أنفسهم على الغوص في خفايا النصوص واستخراج أسرارها من خلال خصائص روحانيّة للحروف والكلمات والأعداد، فالظاهر هو: الصور والأمثال المضروبة للمعاني، والباطن هو: المعاني الخفيّة التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان.

ويعدّ التأويل الباطني للنصوص الشرعية من الوسائل الرئيسيّة التي تستخدمها الفرق الباطنية لإيهام أتباعهم وعامة المسلمين بصحة عقائدهم وفلسفاتهم الباطنية، وأنها متفكّة مع نصوص الكتاب والسنة<sup>(٣)</sup>.

فالقول بأن للنصوص الشرعية ظاهراً وباطناً عقيدة اضطر إليها الباطنية في الوسط الثقافي الإسلامي؛ لأنهم اصطدموا بالمفاهيم الإسلامية التي تمثلها النصوص الشرعية، فإذا استطاعوا تجاوز العقل والحس والجنوح إلى الخيال، فإنهم يبقون حائرين أمام النصوص النقلية؛ إذ النصوص النقلية لا تؤسس لهم معرفة، بل هي - في الواقع - عائق لهم عن معارفهم الباطنية، ومعضلة منهجية حاولوا تخطيها كما حاولوا تخطي الحس والعقل. وهذا ما جعلهم يبتدعون فكرة «الظاهر والباطن»، لا ليدفعوا بها النصوص النقلية فحسب، بل ليؤسسوا بها علوم الباطن والعرقان،

(١) انظر: الأعلام، للزركلي (٨/٤٠)، في أدب مصر الفاطمية، د. محمد كامل حسين (٦٥).

(٢) انظر: الحاكم بأمر الله، لمحمد عبد الله عنان (ص ٣٦٢).

(٣) انظر: المعجم الفلسفي، لجميل صليبا (١/٢٣٤).

ويسوّغوا بها قضاياهم الباطنيّة<sup>(١)</sup>.

والمتأمل في معنى الغنوص (العرفان) والغنوصية - كما سبق - يلحظ أن هذه التسمية مبنية على القول بأن الحقائق لها ظاهر وباطن، وأن الظاهر رموز إشارات يقف عندها العوام، أما الخواص فينفذون بها إلى الباطن الذي لا يعرفه سواهم، فهي علم بأسرار الحقائق الوجودية، ويرى الباطنيون أن العقل البشري غير قادر على معرفة الحقائق الإلهية بما يفيض عليه من العقل الكلي، ويعتقدون أن الوصول إلى هذه المرحلة يحقق العرفان التام.

فالغنوصية في معناها الاصطلاحي : معرفة كشفية روحانية ، يدّعي أهل الباطن من جميع الملل الوصول إليها ، تتبعاً للحكمة السرية الباطنية المحجوبة في الكتب المقدسة بواسطة تعاليم وطرق سرية متوارثة. وهذا يعني أن الغنوصية ليست اسماً لفرقة محددة، بل هي مظلة فكرية يندرج تحتها العديد من الفرق ذات التوجه الباطني المشترك.

ومن هنا يتضح لنا أن الغنوصية والباطنية كلمتان لمدلول واحد، فالباطنيون من جميع الملل يؤمنون أن المعرفة الباطنية هي الغاية المنشودة، وهي طريقهم إلى التحرر من الماديات والأحكام، والتي تنكشف لهم فيها المغيبات، وتتجلى لهم الحقيقة المطلقة، وليس الوصول إلى هذه الحالة مقصوداً على أحد، بل يتأتى لكل من تتبع باطن وأسرار الكتب المقدسة، واستخلص الحكمة السرية المحجوبة - المزعومة - منها<sup>(٢)</sup>.

فالمعرفة الباطنية والغنوصية - عند من يعتقد بها - طريقة للوصول إلى الحقيقة القطعية تتجاوز كل الطرق الأخرى قدرًا وسعة، فهي تتناول حقائق لا يتوصل إليها بالعقل ولا بالنقل.

(١) انظر: عقلنة الأسطورة، د. عبد الله الدعجاني (ص ٤٤).

(٢) انظر: حركة العصر الجديد، د. فوز كردي (ص ٤٤).

## المبحث الثاني

### المنهج الغنوصي عند القاضي النعمان

أولى القاضي النعمان التأويل الباطني اهتمامًا بالغًا، ويمكننا القول: أنه عالج قضية التأويل من جانبين: الأول: التنظيري، والثاني: التطبيقي العملي. وقد ظهر ذلك واضحًا في مختلف أعماله التي باتت تعرف بكتب الحقائق حسب تصنيف المستشرق الروسي فلاديمير إيفانوف (W. Lvanov)، وهي: "حدود المعرفة"، و"أساس التأويل"، و"تأويل الدعائم"، و"تأويل الشريعة". وإذا كان المهتمون بالتراث الباطني قد نشروا أهم كتابين في التأويل؛ وهما: "أساس التأويل"، و"تأويل الدعائم": فإن كتاب "تأويل الشريعة" لا يزال محفوظًا بمعهد الدراسات الإسماعيلية بلندن. أما كتاب "حدود المعرفة"، فيعدّ من المصنفات المفقودة التي لم يعثر عليها بعد<sup>(١)</sup>.

والمتأمل في كتابات النعمان يلحظ أن منهجه الغنوصي الباطني يقوم على أربع درجات أو حدود؛ وهي: حد الظاهر، وحد الرمز أو الإشارة، وحد التربية، وحد البلوغ.

أما حد الظاهر: ففيه يتم إصلاح الشريعة بما هي جملة الأوامر والنواهي، على أساس التمييز بين ظاهر أهل الباطل المبني على الرأي والاجتهاد والقياس من جهة، وظاهر أهل الحق - كما يزعمون - المبني على ما ثبت من أقوال الأئمة من آل البيت من جهة أخرى. ويبرز كتاب "دعائم الإسلام" للقاضي النعمان هذا الحد بشكل واضح.

وأما حد الرمز والإشارة: ففيه يتعلم المستجيبون أصول التأويل ومبادئه، ويطلعون على القدر الأدنى من أسرار الدين، ويعتبر كتاب "حدود المعرفة"، وبعض ما جاء في "أساس التأويل" استجابة لما يقتضيه هذا الحد.

---

(١) يمكن للباحث أن يستعين بما ورد في مقدمة كتاب "أساس التأويل"، حيث ذكر القاضي النعمان تلخيصًا لما تضمنه كتاب "حدود المعرفة"، عقائد الباطنية، محمد الهادي الطاهري (٢٠٩).

أما الحد الثالث : فهو حدُّ التربية، وفيه يظهر للمستجيبين أسرار ما أمرتهم الشريعة أو نهتهم عنه. ويمثله من كتب النعمان ”أساس التأويل“، و”تأويل الدعائم“، و”تأويل الشريعة“، والتي يظهر فيها واضحاً حقيقة هذه المرحلة.

والحدُّ الرابع هو حدُّ البلوغ، وفيه يصبح المتعلم ”بمنزلة من بلغ النكاح وآنس رشد، واستحق قبض ماله والتصرف فيه“<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أنه لا يحتاج إلى الدعاة ليعلموه؛ لأنه سيرتقي إلى درجة الداعي، وسيكون عمدة في تعليم المستجيبين. وهذا لا يعني أنه يستغني عن معلمه؛ لأنه سيكون على اتصال دائم بالإمام، أو من ينوب عنه ليستفيد منه المعرفة، ويفيد بها غيره.

وتعكس هذه الحدود الأربعة أبرز ملامح نظرية التأويل عند القاضي النعمان، إلا أنه يحاول التمييز بين ثلاث درجات أو حدود في التأويل الباطني، وهي: الرضاع، والتربية، والبلوغ، ويشدد على أنه لا يمكن الخلط بينها، أو تغيير نظام ترتيبها. وبيان ذلك كما يأتي:

**حدُّ الرضاع** : هو أول الحدود، وبه تكون بداية الخروج من المعاني الظاهرة إلى المعاني الباطنة، ويقوم التأويل فيه على الرمز والإشارة، وتسميته بحدِّ الرضاع يعني أن يتلطف المؤول في بسط الحقائق والأسرار، وأن يكتفي بالإشارة إليها، وأن يقف عند بعض التصريح، فلا يوغل بالمتعلم في بحار الأسرار؛ كي لا يقوى عليه، ولا يتجاوز حدود طاقته الذهنية؛ ولهذا يسمى - أحياناً - هذا الحد بحد الرمز والإشارة، كما سبق.

وعند التدقيق في درجات التأويل عند القاضي النعمان، نجد أنه لا فرق بين حدِّ وآخر في أساليب التأويل وأدواته، إلا أن الفارق بينها هو موضوعاته ومعانيه، ذلك أن النعمان خصص ”أساس التأويل“ للكشف عن أسرار الولاية للرسول والأئمة، بينما خصص ”تأويل الدعائم“ للكشف عن باطن ما افترضه الله على المؤمنين من طهارة

(١) انظر المرجع السابق (ص ٢١١)، تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/ ٥١).

وصلاة وصياماً وزكاةً وحجاً وجهاداً<sup>(١)</sup>.

وبهذا يكون الفارق بين حد الرضاع وحد التربية أن يتلقى المتعلم في الحد الأول حقيقة الركن الأول من أركان الدين، حسب المنظور الباطني، وهو الولاية، والتأويل، حين يبدأ من هذه النقطة تحديداً يكون قد وضع الأسس اللازمة لتقبل الحقائق التالية، وهي حقيقة ما فرض على المؤمنين وما أحل لهم وحرّم عليهم.

وهذا يعني أن التدرج من حد إلى آخر ليس تدرجاً من الأيسر إلى الأعمس، أو من الأقرب إلى الأبعد، بل تدرج من المقدمات إلى النتائج، أو يكون القول: إنه تدرج من الكشف عن أسرار أصول الدين إلى الكشف عن أسرار فروعه. وهذا ما يعنيه النعمان بقوله في معرض حديثه عن المستجيبين: ”لم ير ولي الله حبس السابقين منكم على المتخلفين، فبسط لكم حدّاً من حدود الدين، وهو حد الرضاع الباطن، وأثبت لكم فيه أصول التأويل، وجاء فيه برموز من الباطن وبعض التصريح؛ ليكون ذلك مقدمة من العلم تثبت في القلوب على حسب الواجب“<sup>(٢)</sup>.

ولهذا يمكن أن نقول: إن الخاصية الأولى من خصائص هذا المنهج هي: التدرج في عرض الأسرار والحقائق، والترقي بها من حدٍّ إلى آخر، حتى تشمل مستويات الدين وأركانها كافة، سواء من حيث الأقوال أو الأعمال.

وأما الخاصية الأخرى فهي: التمييز بين مستويين من مستويات الظاهرة الدينية، وهي النصوص والأحكام، ففي الوقت الذي انشغل فيه العلماء بتأويل النصوص الشرعية وتفسيرها، نجد أن النعمان وسائر الباطنية يفتحون لعلم التأويل مجالاً جديداً غير مألوف، ولم يتطرق له أحد قبلهم، وهو تأويل الشرائع المفروضة كالطهارة وشروطها، والصلاة وأركانها، وعدد ركعاتها وسجوداتها، والصوم وعدد أيامه، والزكاة ومقاديرها، والحج ومناسكها، والجهاد وأحكامه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المدارس الباطنية، د. محمد عزيز الدكلي (ص ٣٩٦)

(٢) المرجع السابق (١/ ٥١).

(٣) وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في المباحث القادمة.

**الخاصية الثالثة:** اعتقادهم أن الله تعالى لا يمكن أن يخاطب الناس إلا بواسطة النبي الناطق، وأن هذا النبي يتلقى العلم من الله بواسطة حدود علوية، ويصوغ ذلك العلم بلغة أهل زمانه؛ ولذا لا بد لكل تأويل من معرفة أساليب أهل تلك اللغة، وإن كانوا لا يلتزمون بتلك الأساليب والقواعد في تأويلاتهم<sup>(١)</sup>.

ولما كان العلم الذي أفاده النبي تنزيلاً وتأويلاً، ونطق بالتنزيل وأودع التأويل صدور آل بيته، وجب أن تكون المعرفة بالدين ظاهرة وباطنة مقيدة بالأئمة من آل البيت؛ لأنهم المراجع في الدين كما كان الأعراب مراجع في اللغة.

الخاصية الرابعة: لما كان الناس متفاوتين في درجات أفهامهم، وفي مستوى عقولهم، فإن ذلك يستوجب التمييز بينهم لمن أراد أن يعلمهم حقائق الدين، ويستدلون لذلك بكون الله تعالى أرسل أنبياءه واحداً بعد الآخر، وهو في كل دور يكشف جزءاً من ستر علمه، فيصير ظاهراً إلى حين الدور الأخير، وهو دور صاحب القيامة، فينكشف الباطن ويرتفع التكليف، وإلى أن يحل هذا الدور سيظل الخطاب الديني خطاباً رمزياً يشير إلى الحقيقة من بعيد، ويرمز لها بالكنايات والأمثال والرموز<sup>(٢)</sup>.

ويمكننا القول: إن المنهج الغنوصي النعماني يعتمد على نظريات ثلاث:

### 1- نظرية التنزيل والتأويل:

والمراد بالتنزيل عنده هو: ما استقر في قلب النبي من علم بعد اتصاله بالحدود العلوية، وهو مكلف بعد ذلك بتبليغه والنطق به. وهذا هو السبب في تسميته ناطقاً، والنبي لا يأخذ من الله سوى ذلك العلم. أما الألفاظ التي يصاغ بها فهي من تأليف النبي الناطق؛ لأن الكلام - في اعتقاده - لا يكون إلا صوتاً يصدر عن جرم أو جوف،

(١) وهم في الواقع يهتمون بالعبارة دون الكلمة واللفظ، ومحاولين إعادة العبارة إلى مجال التداول الذي نشأت فيه، ليكشف عن الاختيار النظري الذي حتم استدعاءها دون غيرها من العبارات الأخرى، وليعرف من خلال ذلك كله المعنى المزعوم المراد بها.

(٢) انظر عقائد الباطنية، محمد الهادي الطاهري (ص ٢٣٦ - ٢٣٩)

فتقطعه اللهوات والألسن والشفاه، وجميع ذلك لا يجوز نسبته إلى الله؛ ولذا يقول: ”إن القول والكلام المضاف إلى الله إنما قصد به ما يقع بأفهام السامعين“<sup>(١)</sup>.

وأما التأويل فهو ذلك العلم الباطن المودع في الأساس، ولا ينطق به إلا لمن هو أهل له، وعلى قدر ما يحتمل، ومن هنا فالتأويل والتنزيل صنفان من العلوم والمعاني المتلقاة من الحدود العلوية، أحدهما يختص به النبي الناطق، والآخر بالأساس الصامت، غير أن الألفاظ التي تصاغ بها تلك المعاني منسوبة إلى من كلف بتعليم المستجيبين، وبيان ما يجب لهم من العلم حسب درجاتهم<sup>(٢)</sup>.

## 2- الظاهر والباطن:

وهذان اللفظان من أكثر الألفاظ وروداً في مؤلفات الباطنية على وجه العموم، وعند القاضي النعمان على وجه الخصوص، كيف لا وهي إنما سميت بالباطنية لقولهم بأن لكل ظاهر باطناً.

يقول القاضي النعمان: ”لابد لكل محسوس من ظاهر وباطن، فظاهره ما تقع الحواس عليه، وباطنه ما يحويه ويحيط العلم به بأنه فيه، وظاهره يشتمل عليه وهو زوجه وقرينه“<sup>(٣)</sup>.

وهذا يعني أن الظاهر هو جميع ما يدرك بالحس؛ ومن بين ذلك ما يسمع من الأصوات المؤلفة وهو الكلام، ويدخل تحت هذا الجنس ما ثبت من النصوص الشرعية في القرآن والسنة، أما الباطن: فهو ما حواه ذلك المحسوس، وأحاط به الفهم.

وهذه المقارنة بين الظاهر والباطن توضح دلالة الظاهر في المصطلح النعماني؛ إذ إنه درجة من درجات المعنى تدرك بالحواس. ولما كانت الأصوات المؤلفة محسوسة،

(١) انظر المرجع السابق (ص ٢١٥)، أساس التأويل، للقاضي النعمان (ص ٥٥).

(٢) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/٦٠).

(٣) أساس التأويل، للقاضي النعمان (ص ٣٢).

فلا بد أن يكون لها ظاهر وباطن، ظاهرها ما تقع عليه الحواس، وباطنها ما يحيط به العلم، فالعلم المحيط بذلك الباطن أمر يختلف عن الحس الذي يقع عليه الظاهر، فإذا كان الحس يدرك ظاهر الكلام، وهو الأمر والنهي والخبر والإنشاء ونحوه مما يدخل في هذا الباب، فإن العقل يدرك ما تتضمنه تلك المعاني الظاهرة من معانٍ أخرى خافية عن الحس، وهي المقصودة<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن الظاهر هو موضوع علم التنزيل، أما الباطن : فهو موضوع علم التأويل.

ويقرر القاضي النعمان كون الظاهر ”قبل أن يظهر كان باطنًا، فلما ظهر صار ظاهرًا وهو بعض الباطن، وذلك أن كل ما أتى به رسول من رسل الله مما أراد له الله به لعباده، مما لم يرسل به من قبله من الرسل، فقد كان علم ذلك مأثورًا عنده (عز وجل)، وأطلع عليه من شاء من رسله وإن لم يبعثهم به، فكان قبل أن يأذن للرسول الذي تعبد به بإبلاغه، وتعبد أمته بالقيام به وافترضه عليها باطنًا عنده، وكل ما أظهر من الباطن على ألسنة الأنبياء والأئمة صار ظاهرًا، وكان قبل ذلك باطنًا“<sup>(٢)</sup>.

### 3- المثل والممثل:

وأول من قال بهذه النظرية أفلاطون، وأخذها الباطنية؛ لأنها تؤيد عقيدتهم في الظاهر والباطن، وملخصها كما عند أفلاطون: ”أن هناك عالمين؛ الأول: عالم الحس، والثاني: وهو الحقيقي عالم المجردات، وفيه أصول ما في ذلك العالم الحسي وهو مثاله... وفي عالم المثل يوجد لكل شيء مثال، هو الموجود الكامل؛ لأنه مثال للنوع لا الجزء“<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر العقائد الباطنية (ص ٢١٩).

(٢) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/٦٠).

(٣) الفلسفة اليونانية، د. محمد بيهار (ص ١٠)، وانظر: تاريخ الفلسفة اليونانية، د. يوسف كرم (ص ٧٢).

ويقرر الباطنية هذه النظرية باعتقادهم بأن الله تعالى أجرى نظام الحكم على أن يكون جميع ما خلق من خلقه محسوساً ومعقولاً ومثلاً وممثلاً، وأهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هم الذين يستنطقون ألسن عالم الطبيعة بأسرار الشريعة، ويخرجون أمثلة هذه من هذه، وأمثلة هذه من هذه، فيدلُّون به على كون صدور الدين من حيث صدر عنه خلق السموات والأرض مثلاً بمثل، ويستدل بعضهم على ذلك بقوله تعالى: (وفي الأرض آيات للمؤمنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون) (١).

وفلسفة ذلك أن الإنسان في تواصله مع مختلف عناصر الوجود الحسي يتلقى جملة من الصور الحسية يحولها بواسطة ذكائه الطبيعي إلى متصورات ذهنية، ثم يبتكر لتلك الصور بفضل ملكة الكلام أسماء، فإذا اتسقت الكلمات والأسماء صارت "أقاويل" (٢)، ومن هذه الأقاويل ما يكون أخباراً ظاهرة الصدق والكذب، ومنها ما يكون الصدق والكذب فيها خفيين، وهي الأقاويل التي تحتمل التأويل (٣). وهي التي يسميها النعمان أمثالاً؛ إلا أن النعمان يوسع دائرة التأويل لتشمل جميع أصناف الكلام، سواء ما يحتمل الصدق والكذب؛ كالخبر بمختلف أنواعه، أو ما لا يقع فيه ذلك كالإنشاء.

والذي جعل النعمان يوسع دائرة التأويل هو: مبالغته في نظرية المعاني؛ ذلك أن المعاني كما سبق تسير من الخفاء إلى الظهور، فتكون باطنة، ثم تصبح ظاهرة، وهي في الحاليتين لا يمكن الاهتداء إليها إلا عبر وسائط؛ كالألفاظ والإشارات والرموز، بل حتى الموجودات الحسية بمختلف أنواعها هي في الواقع تشير إلى معانٍ ظاهرة أو باطنة، فالأشياء تترجم عن معانيها وبواطنها، وما ينكشف للمستبين من حقيقتها يسمى معرفة وعلماً، والمستبين يصل إلى تلك المعاني بما لديه من حواس وعقل من جهة، وما يصادفه الوجود من علامات وإشارات وأدلة من جهة أخرى، وعليه

(١) سورة الذاريات: ٢٠-٢١.

(٢) كما يعبر إخوان الصفا في رسالتهم.

(٣) انظر: رسائل إخوان الصفا (٣/٢٦٥).

فالأمثال ليست سوى شكل من أشكال العبارة يستعملها المتكلم ليرمز بها إلى معانٍ خفية غير ظاهرة. أما الممثلات فهي نظائر الأمثال وأشباهاها وما كان مشاكلاً لها.

وهذا يعني أنهم يعتقدون أن الظاهر مثل، والباطن ممثل، وظاهر القرآن مثل، وباطنه ممثل، كما ينصُّ على ذلك القاضي النعمان في مواضع كثيرة من كتبه<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث

#### الغنوص في الأخبار عند القاضي النعمان

يخلو الوسط الثقافي الباطني من مصنف كامل لبيان معاني القرآن وتفسيره، على الرغم من أنهم أكثر الفرق قولاً بواجب التأويل، وبأن لكل آية ظاهراً وباطناً، ومع ذلك لم نر أحداً من أئمتهم ودعاتهم اعتنى بالقرآن أو فسّره أو أوّله - بحسب تعبيرهم - كاملاً على النحو المتعارف عليه عند المفسرين. ولعل السبب في ذلك هو اعتقادهم أن علم النبي (صلى الله عليه وسلم) قد حفظ في صدور الأئمة من آل بيته، فهم يتوارثونه جيلاً بعد جيل، والإمامة عندهم ميراث النبوة بجميع وظائفها، بما في ذلك كشف الحقائق الغائبة، والأسرار الخفية، وعندما يكون للناس إمام يطلعهم على الغيب، ويخبرهم بما يخفى من أسرار دينهم، حينها لا يكونون في حاجة إلى وضع التفاسير ونحوها<sup>٢</sup>.

وهذا هو السبب الذي جعل القاضي النعمان يزعم أن جميع مؤلفاته ليس له فيها كبير فضل؛ لأنه إنما جمع فيها ما تلقاه عن الأئمة من العلوم والمعارف والحقائق. وهذا يعني أنه ليس إلا مجرد كاتب يسجل ما سمعه من معلمه، ثم يعرضه عليه فيراجعه قبل أن يأذن بتداوله<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر على - سبيل المثال - أساس التأويل، للقاضي النعمان (ص ٦٣).

(٢) انظر عقائد الباطنية، محمد الهادي الطاهري (ص ٢٤١).

(٣) انظر: المجالس والمسائرات، للقاضي النعمان (ص ٤٨).

والباحث في عقائد الباطنية يظهر له بوضوح أن أهم عقائدهم التي يقوم عليها مذهبهم : هي عقيدة وجوب تأويل القرآن تأويلاً باطنياً، فالتأويل عندهم هو الأساس لكل فكرة فلسفية باطنية، والتأويل حسب المفهوم الباطني يختلف تمام الاختلاف عن التفسير كما تفهمه عامة الفرق الإسلامية؛ لأن التفسير يقصد به شرح أو بيان المعنى لكل كلمة أو جملة لا يفهم معناها وفق أصول معروفة، بينما التأويل يقصد به باطن المعنى أو رموزه أو إشارات أو الجوهر الخفي وراء الكلمة الذي لا تدل عليه اللغة، ولا مفهوم الكلام، ولا دلالة السياق؛ لذلك لا نستغرب اعتقادهم بكون الناطق (النبي) قد اختص بالتفسير الظاهر، ويعطي حق التأويل الباطن للإمام؛ لأن الناطق حسب أصول المذهب الباطني يمثل الشريعة والأحكام والفقه والقانون الظاهر. أما الإمام فتجسد فيه الحقيقة والتأويل والفلسفة الباطنية، باعتبار أن القرآن أنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) بلفظه ومعناه الظاهر للناس، فهو - إذن - صاحب التنزيل للقرآن. أما أسرار القرآن التأويلية الباطنة، وإظهار معاني الرموز والإشارات، فقد خصَّ بها عليٌّ والأئمة من بعده إلى يوم الدين<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن تأويل الباطنية يختلف عن تأويل غيرهم بأمرين:

**الأول:** لا يشترط عندهم وجود دليل يقتضي صرف اللفظ عن ظاهره.

**والثاني:** عدم وجود رابطة بين اللفظ والمعنى التأويلي الذي قصدوه.

وهذان الأمران يدلان على مدى خطورة التأويل الباطني، الذي اتخذه أصحابه وسيلة لتحقيق ما يرون من أغراض تساعد في نشر عقائدهم وأهدافهم الباطلة، وقصدوا به إلغاء ظاهر النص، وعدم اعتبار دلالة اللغوية التشريعية، ثم البحث عن باطن له يتماشى مع أهوائهم الأئمة.

والواقع أنه لم يسلم من تأويلهم الباطني شيء من النصوص الشرعية

---

(١) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام، د. مصطفى غالب (ص ٩٣).

بجميع أنواعها، سواء المتعلقة منها بالأخبار أو الأحكام، وكل ذلك بما يصب في مصلحة دعوتهم، ونشر عقائدهم، وربط أتباعهم بمعلميهم، وتقديس أئمتهم، وإبطال النصوص الشرعية والأحكام التكليفية، وإخراجها عن ظاهرها الذي أرادته الشارع منها.

ومن أمثلة ذلك : تأويل القاضي النعمان لقصة خلق آدم وحواء؛ ذلك أنه يرى أن القصص الديني ليس إلا أمثال ورموز تشير إلى معانٍ بعيدة وأسرار لطيفة لا يعرف حقيقتها إلا العارفون من الأولياء والأصفياء؛ ولذا فإن خلق حواء من أحد أضلاع آدم مثل على الصلة بين النبي الناطق وأساسه الصامت، ويصبح آدم في القصة رمزاً لصاحب الدعوة. أما حواء فهي رمز أساسه، والذي جعله يقول بهذا التأويل اعتقاده المتكرر بأن الإنانث من الحيوان أو البشر هنَّ في القصص الديني أمثال الأسس، كما أن الذكور هم أمثال الأئمة وأصحاب الشرائع، يضاف إلى ذلك أن الضلع الذي خلقت منه حواء، كما ورد في الخبر، ليس إلا رمزاً لأحد أركان الدعوة<sup>(١)</sup>.

وقد ساقهم تأويلهم هذا إلى اعتبار آدم رمز لصاحب الشريعة يتلقى التأييد من الله، وينال بفضلها علماء بظواهر الأمور وبواطنها؛ ولذلك فالطين الذي خلق منه هو رمز للعلم الحسي. والغريب في ذلك تأويلهم لإبليس بالأساس الذي نصَّب الله لبني آدم؛ لأن آدم الذي فضَّله الله على إبليس وأمر إبليس بالسجود له أقلُّ درجة في العلم منه. والسبب في ذلك أنه لا يعلم سوى المحسوس. أما إبليس فيعلم الظاهر والباطن، غير أنه لما تمرَّد وتجاوز حدَّه عوَّضه بحواء بدلاً منه، وهي وإن كانت في الظاهر زوج آدم، إلا أنها في الباطن أساس دعوته الذي تم اختياره من بين أحد الدعاة الاثني عشر. وإذا كان الطين الذي خُلِق منه آدم رمزاً للعلم بظواهر الأمور، فالنفخة الإلهية في جوفه رمز للعلم الباطن، وبهذا تكون قصة خلق آدم مثال على التدرُّج في سلم المعارف الدينية من درجة العلم بالظاهر المحسوس إلى درجة العلم بالباطن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: أساس التأويل، للقاضي النعمان (ص ٦٢).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٦٥)، عقائد الباطنية، محمد الهادي الظاهري (ص ٢٤٩).

ويوغل القاضي النعمان في التأويل حينما يرى أن نوحًا (عليه السلام) لما أمره الله تعالى ببناء السفينة، إنما كان يشغل ببنائها في الظاهر ليحجب بها عن أعدائه ما كان بينه في السر، وهو دعوته الباطنية. وقد استخدم في تأويله هذا نظريتهم المعروفة (المثل والمثول)، فعمد إلى بيان ما بين السفينة والدعوة من تماثل في المكونات والأجزاء والترتيب.

وتوضيح ذلك: إذا كانت السفينة مكونة من الأخشاب والحديد، فالدعوة مبنية على أصلين هما: الناطق وأساسه، وإذا كانت السفينة تجري وترسو بسبعة أشياء: رجلين تعتمد عليهما، وعمود هو الصاري في وسطها، وعارضته في رأسها، وهي القزة، وقلع تدخل فيه الريح فتجري به، ومرساة تمسكها، وهو الهوجل، وحبل تربط به. وهذه السبعة أمثال السبعة النطقاء. وإذا كان في السفينة اثنا عشر لوحًا من الخشب، فالدعوة لا بد فيها من اثني عشر لاحقًا، منهم: أربعة لواحق أصول، وهو عدد العُرَّ الأربعة المثبتة في السفينة التي تشد إليها الحبال كي لا تميل<sup>(١)</sup>.

ومن هذه التأويلات وغيرها يخرج النعمان بنتيجة، وهي أن سفينة النبي نوح (عليه السلام) لم تكن مركبًا لإنقاذ الأتباع من الطوفان، بل كانت تنظيمًا دينيًا سرّيًا يقود الأمة للنجاة؛ ولذا فالطوفان عنده ليس هو على معناه الظاهر، بل تأويله ما يغمر المجتمع من حقائق وعلوم باطنية وحجج وبراهين تدحض بها أباطيل خصوم الدعوة الباطنية؛ ومن ثم فإن الجبل الذي لاذ به ابن نوح طلبًا للنجاة ليس إلا عالم من علماء الظاهر فرَّ إليه؛ طمعًا في نصرته لما عجز عن مجادلة أحد دعاة أبيه!!<sup>(٢)</sup>.

وأما قصة إبراهيم (عليه السلام): فيتفنن القاضي النعمان في البحث عن خفاياها وأسرارها ومعاني ما ورد فيها من الرموز والأمثال والإشارات المزعومة، ويبدأ بتأويل خبره مع أبيه أزر لما خالفه إبراهيم (عليه السلام) في عبادته للأوثان،

(١) انظر: أساس التأويل، للقاضي النعمان (ص ٨٢).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٨٣).

وشرع يدعوهُ إلى عبادة الله تعالى وحده، وترك عبادة من سواه. وهذه القصة تخالف ما عليه الباطنية من عقيدة، وهي: أن الأنبياء يتحدّرون من أصلاب طاهرة، ولا يجوز أن يكون آزر مشركاً بالله أو كافراً<sup>(١)</sup>؛ ولذا فالواجب استبعاد المعنى الظاهر منها، والبحث عن المعنى الباطن الخفي الذي يليق بمنزلة آزر.

وهذا المعنى حدّده القاضي النعمان في كتابه "أساس التأويل" بأن آزر كان هو المعلم الذي تعلّم منه إبراهيم علوم الظاهر، فلما اجتاز إبراهيم علم الظاهر وانخرط في الدعوة الباطنية في زمانه، وحاز من المعارف والأسرار ما لم يكن بحوزته من قبل، أدرك ما عليه معلّمه الأول من قصر النظر وضيق الأفق، فعاد إليه يدعوهُ إلى ترك ما لديه من الظاهر والأخذ بعلم الباطن<sup>(٢)</sup>.

وتأكيداً لما سبق بيانه من تقرير القاضي النعمان أن الأنبياء يترقّون في درجات العلم الديني درجة درجة حتى يصلوا إلى منزلة النبوة، واعتماداً على عقيدتهم في عصمة الأنبياء المطلقة التي أخرجتهم عن مقتضى البشرية التي خلقهم الله عليها، يُؤوّل القاضي النعمان قصة إبراهيم (عليه السلام) مع الكواكب والنجوم بما يخدم عقائده التي يقررها، فليس الكوكب الذي رآه أولاً كوكباً حقيقياً، كما يفهم ذلك من تعبير القرآن الظاهري، بل هو - عنده - أوّل الدعاة الذين كلّفوا بتعليم إبراهيم أسرار الدين وحقائقه، ومن فرط إعجابه به قال إبراهيم في حقه ما قال حتى سمّاه ربّاً، وكذلك الحال مع الشمس والقمر، فأبراهيم في خطابه هذا لم يكن يقصد أن الكوكب والشمس والقمر أرباباً، بمعنى أنه كان يعدّهم آلهة له، وإنما كان يقصد أنهم معلّموه، ويحاول أن يعضد تأويله هذا باستشهاد لغوي؛ إذ كلمة الربّ في اللغة من معانيها المعلم والمربّي<sup>(٣)</sup>.

وفي قصة موسى (عليه السلام) يجد القاضي النعمان المجال أمامه رحباً

---

(١) ويستدلون لذلك بحديث موضوع: "نقلت من كرام الأصلاب إلى مطهرات الأرحام". أساس التأويل (ص ١٢٣).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ١٢١).

(٣) انظر: المرجع السابق (ص ١٢٣).

في التأويل؛ إذ القصة - كما يرى - مليئة بالأمثال والرموز والإشارات التي لا بد من البحث عن معانيها الخفية الباطنة، والغوص في أسرارها الدقيقة؛ خلافاً لما يفهمه جهال العوام من ظاهرها كما يعتقد.

ولذا فهو يتجاوز بالطفل والرضيع واليتمِّ وامرأة فرعون حدَّ العبارة إلى حدِّ الرمز والإشارة، فالطفل الرضيع هو في الحقيقة مثلُّ على المستجيب الذي يحتاج في أوَّل عهده بالدعوة إلى نوع من المعارف الدينية كي لا يفسد فهمه؛ كالرضيع الذي يحتاج إلى نوع خاص من الأطعمة كي لا يفسد بدنه. أما اليمِّ - والذي هو في اللغة البحر - فهو مثل على الرجل العالم المحيط بكل أنواع العلم الحسيِّ الكثيف، وأما امرأة فرعون فترمز - عنده - إلى الحجة أو الأساس الذي يختصُّ بالعلم الباطن<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني: أن موسى (عليه السلام) وفق هذه المعاني والإشارات ليس إلا أحد المستجيبين للدعوة الباطنية في وقته، دفعه الداعي المكلف في ذلك الزمان إلى أحد علماء الظاهر؛ ليستفيد منه العلم الحسيِّ، فلما أتقن ذلك ارتقى درجة في التعلُّم، فدفع به إلى الحجة؛ ليستفيد منه علوم الباطن، ولم تكن هذه الحجة - كما سبق - سوى امرأة فرعون.

كما أن العصا التي كانت بيمين موسى لم تكن عصا على وجه الإطلاق، وإنما هي عنده رمزٌ لما حازه موسى من العلم بظواهر الأمور وبواطنها، التي بها يتصدى هو أو أساسه لسحرة فرعون، وإظهار ما لديه من علوم الباطن، ويدحض به آراءهم، ويظهر فساد أقوالهم الظاهرة<sup>(٢)</sup>.

وأما البحر الذي عبره موسى بقومه ثم طلبوا منه بعد ذلك السُّقيا، ففجَّر لهم من الحجر اثنتي عشرة عيناً حتى علم كل قوم مشربهم؛ فالبحر في الغنوص الباطني مثل على الظاهر والعين مثل على الباطن، إفادة علم الباطن لا تكون إلا بعد حيازة ما يكفي من علم الظاهر، وقوم موسى لم يطلبوا السقاية إلا بعد أن عبروا البحر

(١) انظر: المرجع السابق (ص ١٧٩).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ١٨٢).

واجتازوا أمواجه .

وأما العجل الذي عبده بنو إسرائيل بعد أن تركهم موسى : فهو مثل على الرجل ينشأ في التربية على يد معلم، ولم يبلغ بعد حداً من العلم يكفيه ليكون معلماً في قومه . وهذا يعني أن قوم موسى لم يرتدوا عن دينهم، بل أحدثوا في نظامهم انقلاباً، حين ثاروا على هارون خليفة موسى فيهم، وعينوا مكانه زعيماً جديداً، وصف هذا الزعيم بالعجل ذي الخوار؛ لأنه ليس مؤهلاً لقيادة الناس<sup>(١)</sup> .

ويؤكد القاضي النعمان في قصة عيسى (عليه السلام) أن المفسرين توقفوا عند ظواهر هذه القصة كغيرها من الأخبار، ولم يصلوا إلى إشاراتها ورموزها ومعانيها الخفية، فالإنث في الغنوص النعماني - كما سبق أكثر من مرة - أمثال الحجج والذكور أمثال الأئمة؛ ولذا فمريم مثل على الداعي الذي تكفل بتربية عيسى (عليه السلام) فعلمه ما يليق به ليكون بعد ذلك نبياً، وهذا يعني أن مريم رمز للحجة، وعيسى رمز اللاحق الذي يتلقى علومه من الحجة . أما غياب الأب فتأويله - عندهم - انعدام الصلة بين عيسى وإمام زمانه؛ إذ إن عيسى لم يكن على صلة بإمام زمانه (زكريا)<sup>(٢)</sup> .

ويسري هذا التأويل بلا شك على معجزات عيسى (عليه السلام) التي جاء بها، فالعمى والبرص كنايةتان عن الجهل بحقائق الأمور، وفساد الرأي، فكون عيسى كان يستطيع مداواة الأكمه والأبرص يعني أنه كان يمتلك من العلم والبيان ما يجعله قادراً على تبصير الجاهلين بما جهلوا، وتصويب الاعتقادات، والآراء الخاطئة، كما أن إحياء الموتى لم يكن المقصود به ظاهره؛ لأن ذلك لله وحده، فالموت يعني في اللغة مفارقة الحياة، كما يكتفى به عن الكفر والجهل وانعدام الحسّ السليم، فالمقصود بإحياء عيسى الموتى هو إعادة الكفار بدعوته لهم مؤمنين إن استجابوا له<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: المرجع السابق (ص ١٨٧) .

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٢٩٠) .

(٣) انظر: المرجع السابق (ص ٣٠٦) .

هذه بعض جوانب الغنوص النعماني في باب الأخبار، وهي في واقع الأمر كثيرة جداً، فالنعمان كما سبق بيانه لم يترك شيئاً من الأخبار إلا وأخرجه عن ظاهره الذي دلّ عليه دون تقيّد بقيد من شرع أو عقل أو حس أو لغة، وتطبيقاً لأصولهم ونظرياتهم التي مرّ ذكرها.

## المبحث الرابع

### الغنوص في الأحكام عند القاضي النعمان

ذكرت سابقاً أن الغنوص الباطني هو أحد الأصول التي قام عليها مذهب الباطنية، وأن كثيراً من عقائدهم يعتمد في الدرجة الأولى عليه، بل إنهم يعتقدون أن كل شيء يمكن أن يخضع لقانونه؛ ولهذا فهو يسري في جميع أمورهم الاعتقادية والعملية.

يقول البغدادي: «ثم إن الباطنية لما تأوّلت أصول الدين على الشرك احتالت -أيضاً- لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة...»<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن الباطنية تتأول جميع الأمور والعبادات التي أمر الله بها، بل وجميع المحرمات التي نهى الله عنها بتأويلات باطنية مختلفة تماماً عما يعتقده ويراه المسلمون في هذه التكاليف. وهذا بالطبع امتداد لنظريتهم التي قرروها في الظاهر والباطن.

وقد أُلّف القاضي النعمان موسوعته الباطنية الشاملة، والتي أوّل فيها جميع أوامر الشرع ونواهيه، وهو كتابه «تأويل دعائم الإسلام»، فهو يعتقد أن دعائم الإسلام سبع - وليست خمساً كما يعتقد المسلمون - وهي: الولاية والطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد<sup>(٢)</sup>، وكل واحدة من هذه الدعائم أوّلها

(١) الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص ٢١٦).

(٢) انظر: دعائم الإسلام، للقاضي النعمان (١/٣٨).

تأويلاً باطنياً حسيّاً. وهذه نماذج من تلك التأويلات :

يتأوّل القاضي النعمان الطهارة بمعنى آخر غير المعنى الظاهر لها؛ فهي في الظاهر عنده الوضوء والغسل بالماء والتيمم بالصعيد الطيب لمن يجوز له ذلك من أحداث الأبدان، وأما في الباطن : فالمراد بها التطهّر بالعلم، وبما يوجبه العلم من المعرفة الدينية : الظاهر منها والباطن من أحداث النفوس<sup>(١)</sup>.

ولهذا يتأوّل قول النبي (صلى الله عليه وسلم): « لا صلاة إلا بطهور»<sup>(٢)</sup> أي لا تنفع ولا تجزي دعوة مستجيب يدعى ويؤخذ عليه عهد أولياء الله حتى يتطهر من الذنوب، ويتبرأ من الباطل كله ومن جميع أهله<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ذلك باعتقاده أن كل ركن من أركان الوضوء له تأويل باطني يختلف كل الاختلاف عما هو ظاهر للناس؛ فغسل الكفين بالماء دلالة على أن علم الدين يصح للطالب، وأبرز له علوم المكّلب والداعي<sup>(٤)</sup>؛ لأنّه يسمع أوّل العلم منهما، والماء هو الذي يغسل الكفين، وهما عرفاً الطالب بالعلم، وذلك العلم أوضح وأبرز له مقامهما، وأيضاً فإن الكفين مثل الداعي والمكّلب، وأما غسل الوجه فهو مثل الحجة الذي يدعو إلى الأئمة السبعة في زمانه كما فيه من الخروق السبعة. وأما غسل الذراعين فهما مثل على ذي مصة والباب ، وأما مسح الرأس والأذنين، فالرأس مثل الناطق، والأذنان مثل الحجّتين، وأما مسح القدمين<sup>(٥)</sup> فهما دلالة على الداعي والمكّلب، فإذا أكملها في حال التربية له بعلم الباطن الذي يقيمه الحجة؛ لأن الأرض مثل الحجة، والقدمان إلى

(١) انظر: تأويل دعائم الإسلام، للقاضي النعمان (٧٢/١).

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٨/١) (كتاب الوضوء، باب نفي قبول الصلاة بغير وضوء) حديث رقم (٨)، والبيهقي في السنن الصغرى (٢٧/١) (جماع أبواب الوضوء، باب لا صلاة إلا بطهور)، حديث رقم (١٣).

(٣) انظر: تأويل دعائم الإسلام، للقاضي النعمان (٧٦/١).

(٤) مرتبتان من مراتب الدعاة عند الباطنية؛ إذ يقسم الباطنية الدعاة إلى اثنتي عشرة درجة طبقاً لتقسيم السنة الزمنية إلى اثني عشر شهراً، والمكّلب أعلى رتبة من المستجيب، وهو المكلف من قبل الداعي بالتجسس واستنشاق الأخبار المتعلقة بالدعوة، ثم سحب الأفراد الذين لديهم التقبل للدخول في الدعوة إلى مقام داعي الدعاة. انظر: راحة العقل للكرماني (ص ٢٥٢).

(٥) يرى الباطنية مسح القدمين في الوضوء دون غسلهما، وهم في هذا يوافقون غيرهم من الشيعة.

الأرض لا يفارقانها؛ فذلك لزوم الداعين للحجة<sup>(١)</sup>.

فيظهر مما سبق تأويلهم لأركان الوضوء بأئمتهم ودعاتهم وتلقي العلم عنهم، ومن هنا فالطهارة ترمز إلى الولاء والصلة الدائمين للأئمة والحجج والدعاة والرجوع إليهم وأخذ العلم منهم.

وأما الصلاة: فالمراد بها - عنده - الدعوة الباطنية، ويسمونها بدعوة الحق أو الدعوة الهادية، والمؤذن الذي ينادي للصلاة هو الداعي الذي يدعو إلى باطن الدعوة، فظاهر الصلاة إتمام ركوعها وسجودها وفروضها ومسنونها، وباطنها إقامة دعوة الحق في كل عصر<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: «إن الصلوات الخمس في الليل والنهار في كل يوم وليلة مثلها في الباطن مثل الخمس الدعوات لأولي العزم من الرسل - عليهم السلام - الذين صبروا على ما أمروا به، ودعوا إليه ... فلما كانت كل الصلاة مثلاً لدعوة، جعلت الصلاة في كل يوم وليلة في شريعة محمد (صلى الله عليه وسلم) خمس صلوات، كل صلاة منها مثل لدعوة كل واحد من أولي العزم الذين قدمنا ذكرهم:

فصلاة الظهر - وهي الصلاة الأولى - مثل لدعوة نوح (عليه السلام) - وهي الدعوة الأولى - وهو أول أولي العزم من الرسل عليهم السلام، والعصر مثل لدعوة إبراهيم (عليه السلام)، وهو ثاني أولي العزم، وهي الصلاة الثانية، والمغرب وهي الصلاة الثالثة مثل لدعوة موسى (عليه السلام)، وهي الدعوة الثالثة، وهو ثالث أولي العزم، والعشاء الآخر مثل لدعوة عيسى (عليه السلام)، وهي الدعوة الرابعة، وهو الرابع من أولي العزم، وهي الصلاة الرابعة، والفجر، وهي الصلاة الخامسة، مثل لدعوة محمد (صلى الله عليه وسلم)، وهي الدعوة الخامسة، وهو خامس أولي العزم»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تأويل دعائم الإسلام، للقاضي النعمان (١/٩٤-٩٩)، كتاب الرضاع الباطن، لجعفر بن منصور اليمن (ورقة ٣-٦)، مخطوط مصور من إحدى مكتبات الباطنية في اليمن.

(٢) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/١٧٧).

(٣) المرجع السابق (١/١٧٨، ١٧٩)، وانظر: كتاب الرضاع الباطن، لجعفر بن منصور اليمن (ورقة ٤٠-٤١)، الرسالة المذهبية، للوزير يعقوب بن كلس (ص ٢٨، ٢٩).

وأما الزكاة - كما يقول القاضي النعمان - فهي «في الظاهر إخراج ما يجب على الأغنياء في أموالهم ودفعه إلى الأئمة الذين تعبد الله - عز وجل - الناس بدفع ذلك إليهم، وتعبدهم بصرفها في الوجوه التي أمرهم الله بصرفها فيها... وأما في الباطن فإن مثلها مثل الأسس والحجج الذين يطهرون الناس، ويصلحون أحوالهم، وينقلونهم في درجات الفضل بما توجهه أعمالهم.

ثم يقول: «وعلى هذا فيكون قوله: «لا صلاة إلا بزكاة» يعني أنه لا تقوم الدعوة إلا بمعرفة الأسس الذين هم أوصياء النبيين، والحجج الذين هم أوصياء الأئمة».

ثم تكلم بعد ذلك عن وضع الزكاة في غير موضعها، وقال تأويل ذلك في الباطن: «إن طهارة أهل كل عصر وزمان إنما يكون عند إمام زمانهم، أو عند من أقامهم ونصّبهم لطهارتهم، فما كان من أعمالهم التي توجب الطهارة لهم لم يجزُ دفعها إلا إلى من يلي طهارتهم وتزكيتهم»<sup>(١)</sup>.

فالذي يظهر من تأويل النعمان للزكاة وأحكامها بمعانٍ باطنية حين اعتبر المال رمزاً للعلم، واعتبر الزكاة فيه نشرًا له على مقادير مقدّرة، إنّ هذه الشعيرة عنده تكشف عن نظام العلاقات بين أهل الدعوة، وتوضح الأسس والأساليب التي يقوم عليها نظام التعليم الباطني.

---

وأما جعفر بن منصور اليماني، فيذكر أن المراد بالصلاة: الطاعة لأمر المؤمنين علي - رضي الله عنه - والأئمة الذين اصطفاهم الله من ولده. انظر: كتاب الكشف؛ لجعفر بن منصور اليماني (ص ٦٦). ويقول أبو يعقوب السجستاني في كتاب الافتخار (ص ١١٦): «الصلاة عندنا ولاية الأولياء الذين يجب على الخلق طاعتهم».

وينقل عن حميد الدين الكرمانلي قوله: «إن الصلاة في التأويل تصرف على وجوه كثيرة؛ فمنها الطاعة، ومنها تعلم العلم، ومنها الدخول في العهد والإحرام، ومنها الرحمة، ومنها ظاهر الشريعة، ومنها إقامة الدعوة، ومنها: الصور الروحانية». كنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي (ص ٢٨٦، ٢٨٧).

والمراد بالدعوة عندهم هي الدعوة إلى ولاية علي (رضي الله عنه) والأئمة من بعده، فلا خلاف إذن بين تلك التأويلات.

(١) تأويل دعائم الإسلام، للقاضي النعمان (٢/٨٧-٩٠).

وأما الصوم : فإنه في الظاهر: هو المتعارف عليه عند عامة الناس من الإمساك عن الطعام والشراب والجماع وما يجري مجرى ذلك. أما المعنى الباطن للصوم : فهو كتمان علم باطن الشريعة عن أهل الظاهر، والإمساك عن المفاتحة به ممن لم يؤذن له في ذلك<sup>(١)</sup>.

ولهذا قال إبراهيم الحامدي - عند ذكر أسماء الأئمة: «إنهم ممثل شهر الصيام الذي هو السر والكتمان، وهم الأئمة المستورون»<sup>(٢)</sup>.

فالصوم عند الباطنية يراد به السر والكتمان، ويستدلون على ذلك بقول مريم: (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

ويصرح بذلك أبو يعقوب السجستاني فيقول: «الصوم هو الصمت بين أهل الظاهر، وكتمان الأسرار عنهم، ونشرها في أهل الحقائق... وصوم شهر رمضان هو ستر مرتبة القائم... وقوله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)<sup>(٥)</sup>، أي من أدرك زمان الإمام فليزِم الصمت»<sup>(٦)</sup>.

وأما الركن الخامس عند المسلمين والسادس عند الباطنية؛ وهو الحج، فظاهره «الإتيان إلى البيت العتيق بمكة لقضاء المناسك عنده وتعظيمه، وتأويل ذلك الذي جعل الظاهر دليلاً عليه إتيان إمام الزمان من كان من نبي وإمام»<sup>(٧)</sup>.

ويذكر جعفر بن منصور اليماني أن الحج «حجان: حج ظاهر وآخر باطن. أما

---

(١) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (٣/١٠٥)، كنز الولد، للحامدي (ص ١٣٢).

(٢) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (٣/١٠٧، ١٠٨).

(٣) سورة مريم، آية ٢٦.

(٤) انظر: الرسالة المذهبية، للوزير يعقوب بن كلس (ص ٦٥)، تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (٣/١٠٧)، كتاب الرضاع، لجعفر بن منصور اليماني (ورقة ٨٠).

(٥) سورة البقرة، آية ١٨٥.

(٦) كتاب الافتخار، لأبي يعقوب السجستاني (ص ١٢٥، ١٢٦).

(٧) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (٣/١٤٣).

الظاهر فهو المعروف من الخروج إلى مكة... وأما الباطن من الحج فعلى وجهين:  
أحدهما: الهجرة من وطنك إلى وطن الرسول في عصره، أو إلى وطن الإمام في عصره  
مع معرفة صاحبها، وإلى من هاجرت بحقيقة فضله ومقامه حتى يسعد حجك ويشكر  
عملك.

والثاني: معرفة الإمام (صلوات الله عليه) في كل عصر وزمان»<sup>(١)</sup>.

ولهذا تأول القاضي النعمان البيت الحرام على أنه الإمام الذي أوجب الله على  
العباد أن يتوجهوا إليه ويقروا به<sup>(٢)</sup>.

ويذكر أبو يعقوب السجستاني أن حج البيت هو قصد إمام الزمان مقترن  
الطاعة، وأن الغرض من حج البيت معرفة الأئمة، والمراد بالزاد والراحلة في الحج هو  
العلوم، ودليل معرفة الإمام، والإحرام هو اعتقاد معرفة الإمام»<sup>(٣)</sup>.

وقد أول القاضي النعمان جميع مناسك الحج بتأويلات تخدم مذهبهم،  
وتدور حول الإمامة وطاعة الأئمة، ولن أطيل بذكر تلك التأويلات، وسأكتفي بالإشارة  
إلى مواضعها<sup>(٤)</sup>. والسبب في تأويله الباطني لهذه العبادات هو التدرج مع المدعو إلى  
حد إسقاطها، ذلك أنه يتدرج معه في القول بأن لكل ظاهر باطنًا، ثم بعد ذلك يخبره  
بأن المراد من هذه التكاليف هو الباطن دون الظاهر، فإذا حصل المقصود منها (وهو  
الباطن) فلا داعي إذن للظاهر، إلا أنه لم يصرح بذلك خشية افتضاح أمر دعوته، ونفور  
العامّة منهم، فعمدوا إلى القول بالظاهر والباطن، ومع هذا التستر الذي لم يلزم جميع  
أقوالهم، بل خرج ذلك في ثنايا كتبهم ومؤلفاتهم.

ومن ذلك: قول القاضي النعمان: «قائم الزمان الذي هو صاحب القيامة،

(١) كتاب الكشف، لجعفر منصور اليمن (ص ١١١).

(٢) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١٤٣/٣)، الرسالة المذهبية، للوزير يعقوب بن كلس  
(ص ٢٦).

(٣) انظر: كتاب الافتخار، لأبي يعقوب السجستاني (ص ١٢٨، ١٢٩).

(٤) انظر: تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١٤٣/٣) وما بعدها.

والذي يكون التكليف في حده مرفوعاً ... ويتجرد حينئذٍ الباطن ويسقط الظاهر، ويكون الباطن ظاهراً على خلاف ما هو في حدود الرسل قبل ذلك...»<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً: «خاتم الأئمة لا يكون في وقته عمل كما أخبر تعالى عن ذلك بقوله: (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ)»<sup>(٢)</sup>.

ولم يزل الباطنية المعاصرون يؤكدون هذه العقيدة الباطلة ويقررونها، ويسعون جاهدين في تبريرها، يقول د. مصطفى غالب: «ومن ألقى نظرة على تاريخ حياة محمد بن إسماعيل يتبين لنا أنه هو موجود دور الستر، وأن إمامته كانت بداية دور جديد في تاريخ الإسماعيلية، ونذهب إلى أبعد من ذلك فنقول بأنه جاء بتعاليم جديدة نسخت بعض تعاليم الشريعة التي سبقتها، وهو أيضاً بالحقيقة أول إمام رفع التكليف الظاهرية ونادى بالتأويل وبالمعنى الباطني...»<sup>(٤)</sup>.

ثم يحاول تبرير ذلك بقوله: «وكانت للحركة الإسماعيلية عقيدة خاصة دانوا لله بها، وعملوا على نشرها في العالم بالدعاية المنظمة تنظيمًا وثيقًا؛ مما أدى إلى تقويض دعائم المجتمعات القائمة على أساس من التعاليم السطحية الجامدة، التي لا أثر فيها للانطلاق والتحرر والعلم والفلسفة...»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/٤٧).

(٢) سورة الأنعام، آية ١٥٨.

(٣) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/٥٢).

(٤) الحركات الباطنية في الإسلام د. مصطفى غالب (ص ٩١).

(٥) المرجع السابق (ص ٦٩).

## الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث، أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

- ١- الغنوصية هي معرفة كشفية روحانية يدَّعي أهل الباطن من جميع الملل الوصول إليها، عن طريق الحكمة السرية الباطنية المحجوبة في الكتب المقدسة، بواسطة تعاليم وطرق سرية متوارثة.
- ٢- وهي ليست اسمًا لفرقة محددة، بل مظلة فكرية يندرج تحتها العديد من الفرق ذات التوجه الباطني المشترك.
- ٣- الباطنيون من جميع الملل يؤمنون أن المعرفة الباطنية هي الغاية المنشودة، وهي طريقهم إلى التحرر من الماديات.
- ٤- عالج القاضي النعمان قضية التأويل من جانبين؛ الأول: التنظيري، والثاني: التطبيقي العملي.
- ٥- يقوم منهجه الغنوصي على أربع درجات أو حدود؛ وهي: حد الظاهر، وحد الرمز أو الإشارة، وحد التربية، وحد البلوغ.
- ٦- لا فرق بين هذه الحدود في أساليب التأويل وأدواته، والفرق بينها منحصراً في موضوعاته ومعانيه.
- ٧- يعتمد المنهج الغنوصي النعماني على ثلاث نظريات: نظرية التنزيل والتأويل، ونظرية الظاهر والباطن، ونظرية المثل والمثول.
- ٨- الغنوص الباطني عند القاضي النعمان وغيره من الباطنية هو الأساس لكل فكرة فلسفية باطنية.
- ٩- لم يسلم من تأويله الباطني شيء من النصوص الشرعية بجميع أنواعها، سواء المتعلقة منها بالأخبار أو الأحكام.

- ١٠- يقرر القاضي النعمان أن القصص الديني ليس إلا أمثال ورموز تشير إلى معانٍ بعيدة وأسرار لطيفة ، لا يعرف حقيقتها إلا العارفون من الأولياء والأصفياء.
- ١١- يسعى القاضي النعمان إلى إلغاء ظاهر النص، وعدم اعتبار دلالته اللغوية التشريعية، ثم البحث عن باطن له يتماشى مع أصوله وعقائده التي يقرها.
- ١٢- يتدرج القاضي النعمان مع المدعو في تأويل الأحكام الشرعية جميعها من القول بأن لكل ظاهر باطنًا، إلى بيان أن المراد من هذه التكاليف هو الباطن دون الظاهر، فإذا حصل المقصود منها (وهو الباطن) فلا داعي إذن للظاهر.
- ١٣- يدور تأويل الأحكام الشرعية عنده على تقديس الأئمة والدعاة، وبيان حقوقهم، ونظام العلاقات بينهم وبين الأتباع والمستجيبين، وتوضيح الأسس والأساليب التي يقوم عليها نظام التعليم الباطني.

## المصادر والمراجع

- أساس التأويل، للقاضي النعمان بن محمد، بيروت (١٩٦٠م)، تحقيق: د. عارف تامر.
- الأعلام، للزركلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1 (1999م).
- الافتخار، لأبي يعقوب السجستاني، دار الأندلس، بيروت، تحقيق: د. مصطفى غالب.
- الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، أ.د. محمد السيد الجليند، دار قباء للطباعة، القاهرة، ط 5 (2000م).
- تاج العروس، للزبيدي، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط 1 (2000م).
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- تاريخ الفلسفة اليونانية، د. يوسف كرم، دار القلم، بيروت (بدون تاريخ).
- تأويل دعائم الإسلام، للقاضي النعمان بن محمد، دار المنتظر، بيروت، ط 2 (1414هـ/1993م).
- تهذيب اللغة، للأزهري، الدار المصرية، القاهرة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- الحركات الباطنية في الإسلام، د. مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت (بدون تاريخ).
- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د. محمد الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط 2 (1986م).
- حركة العصر الجديد، د. فوز كردي، الجمعية السعودية للدراسات الفكرية

- المعاصرة، الرياض، ط 1 .
- دعائم الإسلام، للقاضي النعمان بن محمد، دار الأضواء، بيروت، ط 1 (1995م)، ت: د. عارف تامر.
- الرسالة الصفدية، لابن تيمية، دار الهدى النبوي، المنصورة، ط 1 (2000م)، ت: د. محمد رشاد سالم.
- الرسالة المذهبية، للوزير يعقوب بن كلس، دار المسيرة، بيروت، ط 1 (1988م)، ت: د. عارف تامر.
- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، دار صادر، بيروت (1999م).
- زهر المعاني، للداعي إدريس بن عماد الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت (بدون تاريخ).
- السنن الصغرى، للبيهقي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط 1 (1410هـ/1989م).
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، (1993م).
- صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت (1390هـ/1970م)، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله، لابن القيم، دار العاصمة، الرياض، ط 3 (1998م).
- عقائد الباطنية، محمد الهادي الطاهري، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1.
- عقلنة الأسطورة، د. عبد الله الدعجاني، مركز تكوين، الرياض، ط 1.

- العقيدة والشريعة، لجولد تسيهر، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط 1 (1946م).
- الفرق بين الفرق، للبغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- الفلسفة اليونانية، د. محمد بيصار، دار الكتاب اللبناني، بيروت (بدون تاريخ).
- في أدب مصر الفاطمي، د. محمد كامل حسين، دار الفكر العربي (1963م).
- قصة الحضارة، ول ديورانت، دار الجيل، بيروت، ترجمة: زكي نجيب محمود.
- الكامل، للمبرد، مؤسسة الرسالة، بيروت (بدون تاريخ).
- كتاب الرضاع الباطن، لجعفر بن منصور اليمن، مخطوط مصور من إحدى مكتبات اليمن.
- الكشف، لجعفر بن منصور اليمن، دار الأندلس، بيروت، ط 1 (1984م)، ت: د. مصطفى غالب.
- كنز الولد، لإبراهيم بن الحسين الحامدي، دار الأندلس، بيروت (1416هـ/1996م).
- المجالس والمسائرات، للقاضي النعمان بن محمد، دار المنتظر، بيروت (1996م).
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، دار عالم الكتب، الرياض.
- مذاهب الإسلاميين، د. عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت (1996م).

- معاني القرآن، للفراء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 2 (1980م).
- المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتب العلمية، بيروت (1982م).
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1999م).
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط 2.
- الموسوعة الفلسفية، د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1984.
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار، دار المعرفة، القاهرة، ط 8 (1996م).
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، المكتبة العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- الوجه الآخر للمسيح موقف يسوع من اليهود واليهودية وإله العهد القديم ومقدمة في المسيحية الغنوصية، فراس السواح، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ط 1.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، دار صادر، بيروت، تحقيق: د. إحسان عباس.

